



بيان صحفي

ماس يعقد ورشة عمل حول تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني في فلسطين: قطاع الجلود والأحذية، تحليل الواقع وتقييم التدخلات



عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في مقر الغرفة التجارية والصناعية لمحافظة الخليل يوم الثلاثاء الموافق 2018/11/27 ورشة عمل لمناقشة نتائج دراسة تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني في فلسطين: قطاع الجلود والأحذية". وقام بإعداد الدراسة د. بلال فلاح، مدير البحوث في ماس. شارك في ورشة العمل ممثلون عن مؤسسة المواصفات والمقاييس، وزارة الاقتصاد الوطني، وكذلك ممثلون عن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، واتحاد صناعات الجلود والأحذية، والتجمع العنقودي لصناعات الأحذية، بالإضافة إلى مجموعة من أصحاب المصانع وذوي العلاقة بهذا القطاع في المحافظة.

شارك في افتتاح الجلسة كل من المهندس غازي الحرباوي رئيس الغرفة التجارية والسيد ماهر القيسي مدير مديرية وزارة الاقتصاد في الخليل، والسيد حسام الزغل رئيس اتحاد صناعات الجلود والأحذية. وقد أدار الجلسة السيد طارق التميمي المدير التنفيذي للغرفة. وأشار د. فلاح في بداية حديثه إلى أن الدراسة قد نفذت ضمن مجموعة من الدراسات القطاعية التي

بعدها المعهد في إطار برنامج التعاون بين المعهد والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والتي تهدف إلى اقتراح سياسات لزيادة حصة المنتج الوطني.

وأشار د. فلاح إلى أن الدراسة تهدف إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه قطاع الجلود والأحذية والمرتبطة بتراجع حصته السوقية ونشاطه الإنتاجي. كما تهدف إلى تقييم التدخلات الحكومية التي سعت إلى تعزيز تنافسية هذا القطاع. وفي هذا الإطار، تفحص الدراسة مدى نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية على الأحذية المستوردة، والتي أقرتها الحكومة في شهر آذار من عام 2003 لتصل إلى 27%. كما تناقش الدراسة حظوظ نجاح سياسة التعليمات الفنية الإلزامية، والتي يتم العمل حالياً على إقرارها، في الحد من استيراد الأحذية وزيادة تنافسية القطاع.

بين د. فلاح الأسباب التي ساهمت في تراجع النشاط الاقتصادي لقطاع الجلود والأحذية، ومن أهمها، تراجع الطلب من السوق الإسرائيلي وفتح باب الاستيراد على مصراعيه دون ضمان أسس التنافس العادل مع الصناعة المحلية. كما ناقش التأثيرات السلبية المتعلقة بارتباط إنتاج هذا القطاع بالسوق الإسرائيلي من خلال التعاقد من الباطن. إضافة إلى تدني مستوى التكنولوجيا ورأس المال البشري المستخدمة في الإدارة والإنتاج وعدم الاعتماد على الابتكار في التصاميم.

وحول مدى نجاح سياسة رفع التعرفة الجمركية في الحد من الاستيراد، فقد خلص البحث إلى فشل سياسة رفع التعرفة الجمركية في تخفيض مستوى الأحذية المستوردة من الصين. ويعود السبب الرئيس إلى عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المعايير الإسرائيلية، مما يفقدها القدرة على فحص البضائع المستوردة والتدقيق على قيمها المصرح بها في البيانات الجمركية. الأمر الذي يمنح المستوردون القدرة على التلاعب بأسعار الأحذية المستوردة وتخفيضها لمستوى متدن لدرجة يبطل تأثير رفع التعرفة الجمركية بالمقدار المقرر. وبالتالي، بينت الدراسة أن الاستمرار في تطبيق سياسة رفع التعرفة الجمركية كأداة منفردة للحد من استيراد الأحذية لن يكون مجدياً، طالما أن تدفق السلع المستوردة والتدقيق على أسعارها من خلال المعايير الإسرائيلية لا يخضع لسيطرة دائرة الجمارك الفلسطينية. وعن سياسة التعليمات الفنية الإلزامية، ناقش الباحث الأهمية الاقتصادية لفرض المعايير التي تضمن صحة وسلامة المستهلكين وتوفير المعلومات اللازمة للمستهلكين حول جودة المنتج. وفي هذا الصدد تمت الإشارة إلى أن حظوظ نجاح هذه السياسة في زيادة حصة المنتج المحلي مرتفعة وذلك لأنها تتعلق بفحص جودة المنتج ولا ترتبط بقيمته والتي يتم التلاعب بها في البيانات الجمركية.

وعرض د. الفلاح عدداً من التحديات التي تواجه تطبيق سياسة التعليمات الفنية الإلزامية، ومن أهمها عدم وجود سيطرة للسلطة الفلسطينية على المعايير. لكنه أشار في المقابل إلى إمكانية اللجوء إلى حلول تخفف من وطأة هذه المشكلة مثل التنسيق مع وزارة المالية بخصوص توفير البيانات اللازمة عن شحنات الأحذية المستوردة والتي تغادر الموانئ الإسرائيلية باتجاه أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة. وكذلك تشديد الرقابة على الأسواق من خلال تنظيم حملات تفتيش شاملة ومستدامة. وخلصت الدراسة إلى أن سياسة التعليمات الفنية الإلزامية ستساهم، إن طبقت بنجاح، في تحسين جودة المنتج

المحلي وتعزيز المنافسة العادلة مع المستوردين وزيادة الحافز على الاستثمار في المهارات اللازمة لإعادة احياء قطاع الجلود والأحذية كذلك المتعلقة بالتخطيط والتسويق والتصميم.

وعقب الانتهاء من عرض النتائج، طرح المشاركون في الورشة عدداً من الأسئلة ذات العلاقة وتم مناقشتها. إضافة الى ذلك، تم نقاش عدد من القضايا الخاصة بتطبيق التعليمات الفنية الإلزامية وسبل التعامل الجمركي مع الأحذية المستوردة في ظل السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المعابر ومناطق "ج". كما تم التشديد على أهمية تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين وزارة المالية والتخطيط ووزارة الاقتصاد الوطني من أجل تعزيز الرقابة على الأحذية المستوردة وانجاح تطبيق سياسة التعليمات الفنية الإلزامية. وخلصت الورشة الى التأكيد على أهمية تضافر الجهود من أجل زيادة الحصة السوقية لقطاع الجلود والأحذية. إذ يصعب الاعتماد على سياسة التعليمات الفنية الإلزامية لوحدها في تحسين جودة الإنتاج من دون توفير الإمكانيات اللازمة لرفع مستوى رأس المال البشري وتحديث طرائق الإنتاج وتحفيز العمال على الإقبال على هذا القطاع من خلال تفعيل الحقوق والامتيازات العمالية. ولذا، يلزم أن يتم تنسيق هذه التدخلات مع الجهات الفاعلة وذات العلاقة.